

غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

دراسة حول اتفاقيتي

التجارة الحرة الأردنية الأمريكية (FTA)
والمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)

إعداد

سهر الهنداوي

أريج دياب

كانون الأول 2006

المحتوي

- مقدمة 0
- اهداف الدراسة 0
- منهجية العمل 0
- لمحة حول العلاقات الاقتصادية الاردنية الامريكية 0
- اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية (FTA) :
 - مبررات ابرام الاتفاقية 0
 - ابرز مواد الاتفاقية 0
 - ابرز بنود الاتفاقية المتعلقة بالقطاع الصناعي 0
 - الآثار المتوقعة للاتفاقية 0
 - اهمية اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية بالنسبة للاردن.
 - الصادرات الاردنية الى الولايات المتحدة الامريكية 0
 - المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة الامريكية 0
 - التركيب السعي للمستوردات والصادرات الاردنية من والى الولايات المتحدة الامريكية 0
 - الصعوبات والعقبات التي تواجه دخول الصادرات الاردنية الى السوق الامريكي من خلال الاتفاقية 0
 - المناطق الصناعية المؤهلة :
 - فوائد المناطق الصناعية المؤهلة 0
 - التركيب السعي للصادرات الاردنية من المناطق الصناعية المؤهلة.
 - الصعوبات والعقبات التي تواجه الصادرات الأردنية من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة 0
 - مقارنة بين اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة واتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية 0
 - التوصيات 0
 - المراجع 0

مقدمة :

تلعب التجارة الدولية دوراً مهماً في التأثير على مسار معظم الاقتصاديات الدولية ، من خلال سد حاجتها من السلع والخدمات غير المتوفرة محلياً ، وتمكينها من التخلص مما لديها من سلع وخدمات فائضة عن طريق نشاط التصدير ، كما انها تؤثر بصفة عامة على الانتاج والدخل والعمالة وعلى الاسواق النقدية والمالية⁰

وقد اسهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والاقليمية في زيادة درجة التفاعل بين دول العالم ، وادت الى تعاظم حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول ، مما ضاعف من تأثيرها على المناحي الاقتصادية المختلفة لهذه الدول ، وبخاصة ما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي⁰

ويمكن تعريف الاتفاقية التجارية على انها " اتفاق بين دولتين او اكثر على انجاز اجراءات محددة لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها " ، وقد تشمل هذه الاجراءات جميع السلع والمنتجات او تقتصر على سلع محددة يتم الاتفاق عليها بين اطراف الاتفاقية⁰ وتهدف الاتفاقيات التجارية بشكل عام الى تخفيف او ازالة العوائق المفروضة على تبادل السلع بين الدول ، والتي تتخذ اشكالا عديدة ، منها العوائق الكمية كتحديد الحصص او فرض رسوم جمركية على الواردات من الدول الاخرى او فرض قيود مبالغ فيها كالتشدد في المواصفات القياسية⁰ ويعود تاريخ اول اتفاقية تجارية الى عام 1860 بين فرنسا وانجلترا ، حيث اتفقتا على تبادل ميزة الدولة الاولى بالرعاية (اي ان يمنح كل بلد الآخر افضل معاملة بحيث لا يتم منح اي بلد آخر مزايا ومنافع اكثر من تلك الممنوحة للبلد المتمتع بميزة الدولة الاولى بالرعاية) ، وتبعها بعد ذلك عدة اتفاقيات بين فرنسا وغيرها من الدول الاوروبية الصغيرة التي كونت اتحاداً جمركياً فيما بينها في ذلك الحين⁰

وتنقسم الاتفاقيات التجارية الى نوعين :

اتفاقيات ثنائية: ويقصد بها الاتفاقيات التي تبرمها أية دولتين متجاورتين او غير متجاورتين بهدف ازالة العقبات والعراقيل التي تؤثر على حركة التبادل التجاري فيما بينها ، او التخفيف منها على الاقل.

واتفاقيات متعددة الاطراف: وهي الاتفاقيات التي تعقدتها اكثر من دولتين ، وتهدف ايضاً الى ازالة او تخفيف العوائق التي تحد من انسياب السلع والخدمات فيما بينها ، بحيث تكون الاعفاءات او الافضليات الممنوحة حقاً لجميع الدول المشاركة⁰

ونظراً لما لهذه الاتفاقيات من آثار ايجابية على المدى البعيد ، فقد عقد الاردن العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف ، وتمكّن في زمن قياسي ان يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والاجنبية من خلال

الانضمام لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وعقد عدد من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية ، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، بعد ان انجز بكفاءة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية ، بالاضافة الى انضمامه لاتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة الافتا وسنغافورة مؤخراً 0

كذلك فقد خطا الاردن خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ، ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والاجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات ، حيث وقع على (32) اتفاقية استثمار ثنائية ، وعلى (29) اتفاقية منع ازدواج ضريبي مع مختلف دول العالم 0

كل هذه التطورات من شأنها توسيع الآفاق التصديرية للسلع والمنتجات الأردنية ، وجذب الاستثمارات العربية والاجنبية ، وجعلها محركاً ودافعاً لنمو الاقتصاد الوطني ، سعياً لرفع مستوى معيشة المواطن الاردني والارتقاء برفاهيته 0

من هذا المنطلق ، فقد تم ادراج هذه الدراسة ضمن الخطة السنوية للعام 2006 لوحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية / ادارة الدراسات والتدريب في غرفة تجارة عمان ، للبحث في اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية ، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، الموقعتين بين المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية ، بإعتبارهما اداة فاعلة لزيادة حجم الصادرات الاردنية من السلع والخدمات 0

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى ما يلي :

- اعطاء لمحة عن اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية (FTA)
وانفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)
- استعراض حجم الصادرات والمستوردات ، واهم السلع المتداولة في
الاتفاقيتين كلتيهما 0
- ايضاح اهم الفروقات بين الاتفاقيتين 0
- تحديد الصعوبات والعقبات التي تواجه التطبيق الأمتل للاتفاقيتين 0
- وضع التوصيات المناسبة لتحسين مستوى الاستفادة من الاتفاقيتين وتذليل
العقبات التي تعترضهما 0

مرجعية العمل :

نظراً لحدثة اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية (FTA) ، وقلة مصادر المعلومات الخاصة باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) ، فقد تم الاعتماد على المراجع الخاصة بالاتفاقيتين كلتيهما ، والصادرة عن كل من وزارة الصناعة والتجارة ، ودائرة الاحصاءات العامة ، الى جانب بعض الكتب والمقالات والمخاطبات والمقابلات مع الجهات ذات العلاقة 0

منهجية العمل:

تم استعراض وبحث وتحليل اهم البنود الواردة في اتفاقيتي التجارة الحرة الاردنية الامريكية والمناطق الصناعية المؤهلة ، من حيث اهميتهما ، والاثار الايجابية والسلبية الحالية والمستقبلية الناتجة عن تطبيقهما ، من وجهات نظر متعددة للتجار والمصدرين الاردنيين ، الى جانب بحث الفروقات التي تميز الاتفاقيتين عن بعضهما البعض ، واخيراً الخروج بالتوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز درجة الاستفادة من الاتفاقيتين 0

لمحة حول العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية :

ازدادت علاقات الأردن الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة نتيجة دخول اتفاقيتي (QIZ) و (FTA) حيز التنفيذ ، وتحثل هذه العلاقات أهمية خاصة بالنسبة للأردن كونها تمثل محوراً مهماً للتجارة الخارجية الأردنية ، خاصة وان الأردن يعتبر من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط 0

ويعود تاريخ المعاملة التفضيلية للمنتجات الأردنية في السوق الأمريكي الى الستينيات من القرن الماضي ، عندما اعتبرت الولايات المتحدة ان الأردن من الدول التي تنتهج التبادل التجاري الحر ، وتحظى بمعاملة الدولة الأكثر رعاية ضمن ترتيبات الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) القديمة ، ووضعت المنتجات الأردنية المصدرة الى أمريكا على القائمة الخاصة بأقل التعريفات الجمركية المفروضة على مستورداتها، دون الطلب من الأردن ليمثل نفس المستوى من المعاملة للمنتجات الأمريكية المصدرة الى الأردن ، مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية لمنح الأردن معاملة تفضيلية من خلال النظام المعمم للافضليات خلال السبعينيات ، وسمح لأكثر من (4120) مادة لدخول الأراضي الأمريكية بدون أية تعريف جمركية ، او بأقل فئة للتعريفات في جداول التعريف للولايات المتحدة الأمريكية ، وبقي هذا الحافز التفضيلي الى يومنا هذا 0

وانطلاقاً من سعي البلدين لتعزيز مستوى التبادل التجاري فيما بينهما من خلال ترسيخ اسلوب التخفيضات الجمركية ومنح الحوافز الأخرى المرتبطة بها ، فقد أبرم اتفاقية التجارة الحرة بينهما واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة اللتين تتضمنان العديد من المزايا التجارية التي تسهم في زيادة مستويات التعامل التجاري بين البلدين ، وتحسين بيئة الأعمال في المملكة لتشجيع الاستثمارات واستقطاب تقنيات التصنيع والانتاج ، وحفز المشاريع المشتركة في الصناعة والخدمات والتجارة الالكترونية ، كما سيرد في هذه الدراسة لاحقاً 0

اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الاميركية (FTA)

وقع الاردن والولايات المتحدة الاميركية على اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2000/10/24 ، بهدف تعزيز اواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية والتعاون بينهما ، وبما يحقق رفع مستوى المعيشة وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار وتوظيف العمالة ورفع القدرات الانتاجية وزيادة تنافسية السلع والخدمات لكل من البلدين على المستوى الدولي وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2001/12/17 ، بعد مصادقة مجلس الامة الاردني على الاتفاقية وصدور القانون رقم (24) لسنة 2001 "قانون تصديق اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الاميركية"، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2001/7/16 في العدد (4496)0

مبررات ابرام الاتفاقية :

تتلخص مبررات ابرام الاتفاقية كما وردت في نصّها بما يلي :

- أ- تقوية اواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية وتعزيز مستوى التعاون بمجالاته المختلفة بين البلدين 0
- ب- وضع قواعد واضحة للتعامل الاقتصادي بشكل يخدم مصالحهما المتبادلة من خلال تحرير التجارة وزيادتها بين البلدين 0
- ج- تعزيز نظام التجارة المتعدد الاطراف كما تبنته منظمة التجارة العالمية ، وتدعيمه ، والاسهام في التعاون الاقليمي والدولي 0
- د- تحقيق التنمية المستدامة ، وحماية البيئة والمحافظة عليها ، وتعزيز الوسائل التي من شأنها تحقيق ذلك بما يتوافق مع احتياجات كل بلد واهتماماته على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية 0
- هـ- مد جسور التعاون والتنسيق في مجال التجارة والنشاط الاقتصادي، بما يحقق رفع مستوى المعيشة ، وتشجيع النمو الاقتصادي ، وزيادة فرص الاستثمار ، والتنمية والرخاء ، وتوظيف العمالة ، والاستخدام الامثل للموارد في اراضي البلدين 0
- و- رعاية الابداع والابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية 0
- ز- زيادة الوعي العام للتحديات والفرص المترتبة على تحرير التجارة.
- ح- رفع القدرات الانتاجية في البلدين ، وزيادة تنافسية سلع وخدمات كل منهما على المستوى الدولي 0
- ط - الارتقاء بمستويات العمل والعمال و تعزيز التعاون في هذا المجال بين البلدين .
- ي - تفعيل التشريعات البيئية لدى البلدين 0

أبرز مواد الاتفاقية :

تقع الاتفاقية في (19) مادة ، تتناول مجالات التجارة في السلع والخدمات ، وحماية حقوق الملكية الفكرية ، والبيئة ، والعمل ، والتجارة الالكترونية ، إضافة الى ما تتضمنه من ملاحق خاصة بالتعريف الجمركية ، وقواعد المنشأ ، وتجارة الخدمات ، وبرامج الدعم الفني في مجال البيئة 0 وتغطي الاتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين ، ولفترة انتقالية مدتها (10) سنوات كحد أقصى لازالة الرسوم الجمركية ، يجري خلالها تفكيك الرسوم الجمركية حسب الجدولة الزمنية التالية :

جدول رقم (1)

الفئة	إذا كان معدل الرسم الجمركي :	فانه سيزال على فترة زمنية مقدارها :	بمقدار تخفيض	تاريخ الغاء الرسوم الجمركية بالكامل
أ-	أكبر من (0%) وأقل من او يساوي (5%)	سنتين	قسطين متساويين	كانون ثاني / 2002
ب-	أكبر من (5%) وأقل من او يساوي (10%)	4 سنوات	اربعة اقساط متساوية	كانون ثاني / 2004
ج-	أكبر من (10%) وأقل من او يساوي (20%)	5 سنوات	خمسة اقساط متساوية	كانون ثاني / 2005
د-	أكبر من (20%)	10 سنوات	عشرة اقساط متساوية	كانون ثاني / 2010

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة / قسم السياسات التجارية الخارجية الاردنية 0 ملاحظة : فئات الرسوم الجمركية الاردنية هي (5%، 10%، 15%، 20%، 30%)

الا ان هنالك بعض السلع التي تخضع لجدولة زمنية مختلفة لتحريرها جمركياً وهي كالاتي :

- أ- السلع التي ستزال الرسوم الجمركية عنها خلال فترات انتقالية وفقاً لجدول التنازلات الجمركية التي تم الالتزام بها من قبل الاردن والولايات المتحدة الامريكية مع منظمة التجارة العالمية ، تبقى خاضعة لنفس الجدولة المتفق عليها مع المنظمة ، مثل : الخراف ، بعض أنواع الألبسة ، بعض اللوازم الطبية ، بعض أنواع الأحذية ، بعض مواد السيراميك ، بعض أنواع الزجاج ، بعض المنتجات الحديدية 0
- ب- السلع المستوردة إلى الأردن من منشأ الولايات المتحدة الامريكية مثل لحوم الدواجن والتفاح والسيارات الأميركية المنشأ تخفض الرسوم الجمركية عليها حسب جدول زمنية خاصة تصل الى (0%) في نهاية السنة العاشرة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ 0

ج- مجموعة من السلع الأمريكية المنشأ تخفض الرسوم الجمركية عليها على مدى (8) سنوات (بدلاً من 10 سنوات) ابتداءً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وعددها 33 سلعة ، مثل : اللحم المفروم المقطع لسندويشات الهمبرغر ، بعض انواع المحضرات الغذائية ، الجبن المبروش المسحوق، محضرات من زيوت النفط ، اجزاء اجهزة استقبال اذاعة ، اجزاء محركات بمكابس ، الكوابل المتعددة المحاور ، الوصلات الكهربائية ، الذرة الحلوة ، البهارات ، البوظة ، واللوز 0

د- قطع غيار لطائرات الهيليوكبتر الأمريكية المنشأ تخفض الرسوم الجمركية عليها على مدى سنتين بدلاً من 4 سنوات 0

هـ- السلع المصدرة الى الولايات المتحدة الامريكية من منشأ اردني : هنالك مجموعة من السلع الاردنية المنشأ تدخل السوق الامريكي معفاة من الرسوم الجمركية من تاريخ نفاذ الاتفاقية ، وتشمل (238) سلعة ومن ضمنها السلع المستفيدة من نظام الافضليات المعمم (GSP) ، وكذلك تزال الحصص الكمية (الكوتا) عن بعض السلع ، وعددها (39) سلعة ، مثل : اصناف من البهارات ، اصناف من الصلصات ، اصناف من سجاد واغطية وارضيات ، اصناف من الاجبان ، اصناف من براويز خشب ، اصناف من عدسات ومرايا بصرية و اصناف من مصنوعات صياغة 0

و- مجموعة من السلع الاردنية المنشأ تزال الرسوم الجمركية عليها على مدى سنتين (بدلاً من 5 او 10 سنوات) مثل : زيتون ، رب البندورة ، ادوات المطبخ ، ولاعات السجائر ، البسط ، احجار البناء ، العصائر الطازجة 0

ز- تخضع بعض السلع الاردنية المنشأ المصدرة الى الولايات المتحدة الامريكية لحصص كمية (كوتا) والتي ستزداد بنسب نمو سنوية خلال الفترة الانتقالية ، بحيث تزال هذه الحصص نهائياً ابتداءً من السنة العاشرة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ 0 وتدخل السلع الاردنية المنشأ المشمولة بنظام الحصص وضمن الكمية الاجمالية المسموح بها لكل سنة من سنوات الفترة الانتقالية معفاة من الرسوم الجمركية ، اما الكميات التي تزيد عن الحصص السنوية فتخضع لجدولة تفكيك الرسوم بخصص متساوية على فترة (10) سنوات ، ومن الامثلة على هذه السلع :

اصناف محددة من منتجات الحليب ومشتقاته ، بعض محضرات الكاكاو ، محضرات طعام الاطفال ، بعض انواع الفول السوداني المقشور محضرة او غير محضرة ، بعض انواع المياه المعدنية والغازية المضاف اليها سكر او مواد تحلية ، بعض انواع محضرات الاعلاف الحيوانية ، بعض انواع السكر ومشتقاته ومصنوعاته ، بعض انواع مشتقات واسنسات ومركزات القهوة والشاي 0

ح- السلع الاردنية المنشأ التي ينتج لها مثل في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) تبقى خاضعة للرسوم الجمركية الاساس حتى (1 كانون الثاني من

السنة العاشرة) من تاريخ نفاذ الاتفاقية ، حيث تزال الرسوم الجمركية عنها مرة واحدة ، كبعض انواع الالبسة و المنتجات الجلدية 0 وتقع التزامات الطرفين المتعلقة بالتخفيضات الجمركية في جداول الرسوم الجمركية الخاصة بكل منهما ضمن ملاحق الاتفاقية 0

وقد غطت اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية مجالات اخرى كحقوق الملكية الفكرية ، والبيئة ، والعمل ، والتجارة الالكترونية ، وتضمنت التوقيع على مذكرات تفاهم مشتركة لتطوير التعاون في بعض هذه المجالات كمبدأ حل النزاعات حول تفسير الاتفاقية او تطبيقها بشكل ودي قدر المستطاع من خلال المشاورات والتعاون بين الطرفين او من خلال اللجنة المشتركة المشكلة بحكم الاتفاقية ، واللجوء الى هيئة تحكيم اذا ما استعصى حل النزاع من خلال هذه اللجنة 0

وفي اطار هذه الاتفاقية ، قام الاردن بتحرير اضافي لعدد من القطاعات الخدمية بهدف جذب الاستثمارات الامريكية من خلال ازالة القيود على رأس المال للمستثمرين الاميركيين في القطاعات الخدمية التالية : (قطاع الاتصالات وادارة البيانات ، الزراعة ، النقل الدولي السريع ، تنظيم المؤتمرات ، قطاع الخدمات المصرفية والمالية الاردني ، الصفقات التجارية الالكترونية والتجارة بالمنتجات الرقمية) 0 ومن جانب آخر تضمنت الاتفاقية الحق للاردنيين المؤهلين بالحصول على تأشيرات الدخول الى الولايات المتحدة الامريكية للمستثمرين والتجار في مجالات الصناعة والخدمات ووفقاً للقوانين الامريكية النافذة 0

ايرز بنود الاتفاقية المتعلقة بالقطاع الصناعي:

سعيًا لاستفادة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني من النسب التفضيلية للرسوم الجمركية بموجب هذه الاتفاقية عند تصديرها للسوق الامريكي ، لا بد من تحقيق ما يلي :

أ- ان تكون السلعة متحصلاً عليها بالكامل في الاردن (او اذا صنعت السلعة بالكامل او جزئياً من مواد اجنبية فيجب ان يتم تحويل هذه المواد تحويلاً جوهرياً) 0

ب- ان لا تقل نسبة المحتوى المحلي المضاف عن (35%) من القيمة المقدرة لتلك المواد عند دخولها الاردن 0 ويسمح ان يدخل في تحديد نسبة المحتوى المحلي ما مقداره (15%) من القيمة المقدرة للسلعة من منشأ الولايات المتحدة الامريكية 0

ج- تخضع المنسوجات والملابس لقواعد منشأ خاصة ، ولا تتطلب الاتفاقية اصدار او ابراز شهادة منشأ خاصة، ويعتبر المستورد مسؤولاً عن اثبات منشأ هذه السلع للسلطات الجمركية الأمريكية ، الا في حالات الشك او التحقق العشوائي ضمن نظام تقييم المخاطر المعتمد لدى السلطات الجمركية الأمريكية⁰

وفي حال تزايد المستوردات الاردنية من السلع الامريكية المنشأ بشكل يؤدي الى الحاق الضرر بالصناعات الاردنية المشابهة او المنافسة، فيحق للاردن بموجب الاتفاقية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السلع الوطنية من السلع المستوردة من منشأ امريكي⁰ علماً بأن الاردن قد حصل بموجب الاتفاقية على فترة سماح مدتها(15) سنة لاتخاذ تدابير حماية تستهدف خصيصاً الواردات الامريكية ، اما بعد انتهاء مدة السماح ، فتطبق تدابير الحماية في اطار منظمة التجارة العالمية. كما تجدر الاشارة الى ان الاتفاقية تولي اعتبارات خاصة للصناعات الناشئة في تطبيق تدابير الحماية⁰

أهمية اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية بالنسبة للاردن :

تتلخص اهمية الاتفاقية بالنسبة للاردن بعدة امور ، اهمها :

- تنوع و زيادة الخيارات المتاحة امام المصدرين الاردنيين للبرامج التفضيلية التي يمكن من خلالها تصدير سلعهم الى الولايات المتحدة، كبرنامج المناطق الصناعية المؤهلة ، نظام الافضليات المعمم ، ونظام العلاقات التجارية العادية ، الى جانب البرامج التابعة لاتفاقية التجارة الحرة⁰
- ازدياد حجم الصادرات الاردنية للاسواق الامريكية وخاصة (المجوهرات ، والملابس ، والادوات والمعدات الميكانيكية ، ومواد الطباعة ، والكيماويات ، والبلاستيك ، ومواد التجميل ، والرخام والبلاط، والاعمال الفنية والتحف) مما ادى الى انخفاض العجز في الميزان التجاري بين البلدين⁰
- تشجيع الاستثمار الامريكي المباشر في الاردن وما نتج عنه من زيادة في مخزون الدولة من العملات الاجنبية ، حيث بلغ حجم الاستثمار الامريكي خلال الاعوام (2000-2006) ما يقارب(281) مليون دينار، مما ادى الى توفير مزيد من فرص العمل ، واستفادة مختلف القطاعات الحيوية والثانوية المكتملة لها⁰
- نمو قطاع الخدمات وتأثيره المباشر على توفير الوظائف ، والذي سيؤدي بدوره الى انخفاض نسبة الفقر والبطالة⁰ خاصة وان ازدياد مقدمي الخدمات في الاردن من شأنه الارتقاء بمستوى الخدمات وانخفاض تكاليفها على المستهلك الاردني⁰

- توقيع بيان مشترك حول التجارة الالكترونية بين البلدين مما أسهم في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في الاردن 0
- امكانية تراكم المنشأ للمنتجات الاردنية0
- بروز فرص اقتصادية جديدة كصناعة المنتجات الرقمية ، والمنتجات السينمائية ، والوسائط المتعددة ، وصناعات قطع السيارات ، والصناعات الالكترونية، وصناعات القطع الكهربائية ، ومنتجات لوازم التصنيع من الحديد والصلب 0
- تأكيد الالتزام بمبادئ منظمة التجارة العالمية من خلال تعزيز نظام التجارة المتعدد الاطراف ، والاسهام في التعاون الاقليمي والدولي 0

الاثار الحالية والمستقبلية للاتفاقية :

هنالك بعض الاثار الايجابية والسلبية الناتجة او التي يمكن ان تنتج عن هذه الاتفاقية، يمكن ايجازها بمايلي:

الاثار الايجابية الحالية :

- أ- انعاش الاقتصاد الاردني من خلال ارتفاع حجم السلع الاردنية المصدرة الى الولايات المتحدة الامريكية 0
- ب- تعزيز التطور التكنولوجي وانتقال الخبرات الامريكية والاستفادة منها في الاردن 0
- د- توفير فرص عمل لاكثر من 40 الف عامل اردني ، وزرع قيم العمل الصحيحة والالتزام والمهنية والحرفية لدى العامل الاردني 0
- هـ- تنشيط القطاعات الخدمية المساندة كقطاعات النقل والمصارف والتأمين والشحن 0

الاثار الايجابية المستقبلية:

- أ- جعل الاردن مركز تجاري اقليمي للتجارة " الشرق اوسطية " 0
- ب- دخول استثمارات غير مباشرة من دول اخرى كالصين واندونيسيا وسيرلانكا تقدر بـ (600) مليون دولار لرغبة هذه الدول في الاستفادة من الاتفاقية 0

الاثار السلبية الحالية:

- أ- يرى كثيرون أن الاتفاقية لم تأخذ في بنودها الحالية بعين الاعتبار ظروف الاردن التصنيعية المتواضعة ، ولا الحاجة الحقيقية للسوق الامريكي من السلع والخدمات ومدى قدرة الاردن على تصنيعها وتوفيرها ، وهي غير مبنية على استراتيجية واضحة (من قبل الجانب الاردني) ولا تقدم قراءة حقيقية لمصلحة الاردن الاقتصادية 0

- ب- ان الاردن والولايات المتحدة ليستا دولتين متجاورتين جغرافياً ، وهناك اختلافات جوهرية عديدة في اذواق المستهلكين والنمط المعيشي للسكان.
- ج- ضعف القدرة التسويقية التي يفتقر اليها التجار المحليين لتسويق منتجاتهم لدى السوق الامريكي 0

الاثار السلبية المتوقعة :

- أ- احتمال خروج الصناعات الاردنية الضعيفة والصغيرة من السوق نتيجة للمنافسة الشديدة وعدم تكافؤ الامكانيات المادية 0
- ب- يرى كثيرون ان الاتفاقية لم تقدم الكثير للاردن ، وان حجم الصادرات المستفيدة من الاتفاقية هي ارقام مضللة ، وهي فعلياً بضائع مصدرة لدول استخدمت الاردن كمعبر لها ، وان القيمة المضافة للصناعات الاردنية لا تتجاوز (3%) ، وبالتالي فإن الاتفاقية ستضر في النهاية بالاقتصاد الاردني، فالسلع الامريكية وهي الاقدر على المنافسة ستغرق السوق الاردني بأسعار منافسة لمنتجات الدول الاخرى ، في حين ان الاردن لا يملك بالمقابل انتاجاً وطنياً حقيقياً ليصدره الى امريكا 0

الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الاميركية

تميزت الصادرات الوطنية الى الولايات المتحدة الاميركية بارتفاعها المتواصل على مدى السنوات السابقة، وقد كان لتطبيق الاتفاقيات المختلفة مع الولايات المتحدة الأميركية الأثر الايجابي في تعزيز التجارة بين الدولتين 0

الصادرات الأردنية من خلال اتفاقية التجارة الحرة مع أميركا:

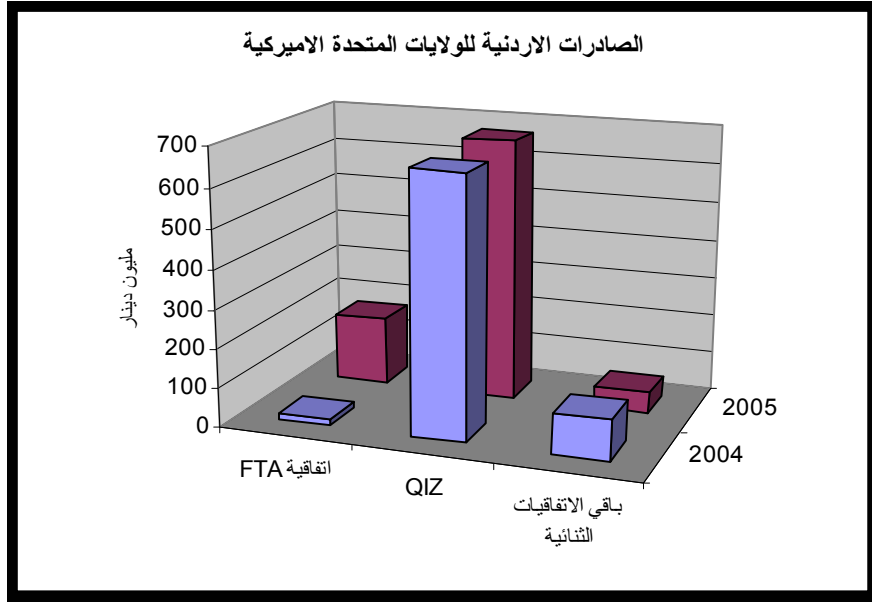
بلغ اجمالي الصادرات الوطنية الى الولايات المتحدة الأميركية من خلال اتفاقية التجارة الحرة خلال العام 2004 ما قيمته (14.6) مليون دينار، ارتفعت الى (174.9) مليون دينار خلال العام 2005، بنسبة نمو مقدارها (1079.9%)، ووصلت خلال النصف الأول من العام 2006 الى (104.1) مليون دينار، بنسبة نمو مقدارها (65.7%) مقارنة بقيمتها خلال نفس الفترة من العام 2005.

الصادرات الأردنية من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

بلغ اجمالي الصادرات الوطنية الى الولايات المتحدة الأميركية من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2004 ما قيمته (658.4) مليون دينار، ارتفعت الى (670.9) مليون دينار خلال العام 2005، بنسبة نمو مقدارها (1.8%)، ووصلت خلال النصف الأول من العام 2006 الى (331.5) مليون دينار، بنسبة نمو مقدارها (4.6%) مقارنة بقيمتها خلال نفس الفترة من العام 2005.

الصادرات الأردنية من خلال باقي الاتفاقيات الثنائية (Pharm. ،CA ،NTR ،GSP):

بلغ اجمالي الصادرات الوطنية الى الولايات المتحدة الأميركية من خلال باقي الاتفاقيات الثنائية خلال العام 2004 ما قيمته (102.6) مليون دينار، انخفضت الى (53.6) مليون دينار خلال العام 2005، بنسبة انخفاض مقدارها (47.7%)، ووصلت خلال النصف الأول من العام 2006 الى (25.8) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (13.7%) مقارنة بقيمتها خلال نفس الفترة من العام 2005.



الشكل رقم (1)

المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية (*)

جدول رقم (3)

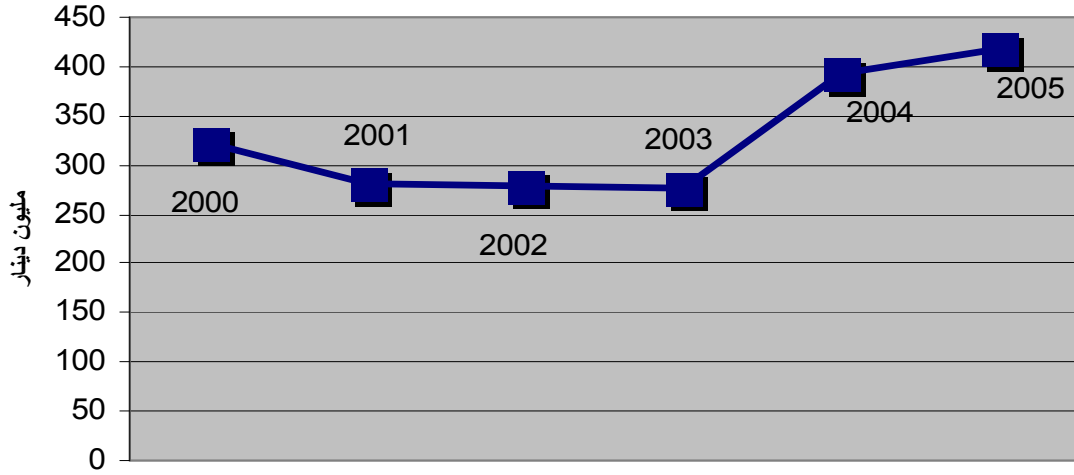
(مليون دينار)

السنة	القيمة	نسبة التغير (%)
2000	321.9	-
2001	280.7	12.7 -
2002	278.6	0.7 -
2003	276.2	0.1 -
2004	393.9	42.6
2005	416.9	5.8
2006 6/30-1/1	184.6	11 - (**)

(*) جميع المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من إتفاقية التجارة الحرة (FTA) اعتباراً من 2001/12/17.
(**) مقارنة بنفس الفترة من العام 2005.

بلغ اجمالي المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2004 ما قيمته (393.9) مليون دينار، ارتفعت الى (416.9) مليون دينار خلال العام 2005، بنسبة نمو مقدارها (5.8%)، ووصلت خلال النصف الأول من العام 2006 الى (184.6) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (11%) مقارنة بقيمتها خلال نفس الفترة من العام 2005 0

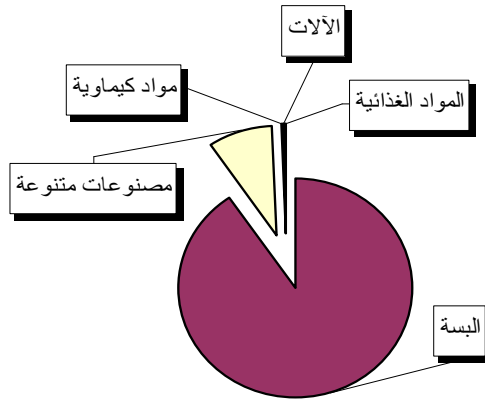
المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية



الشكل رقم (2)

الشكل رقم (3)

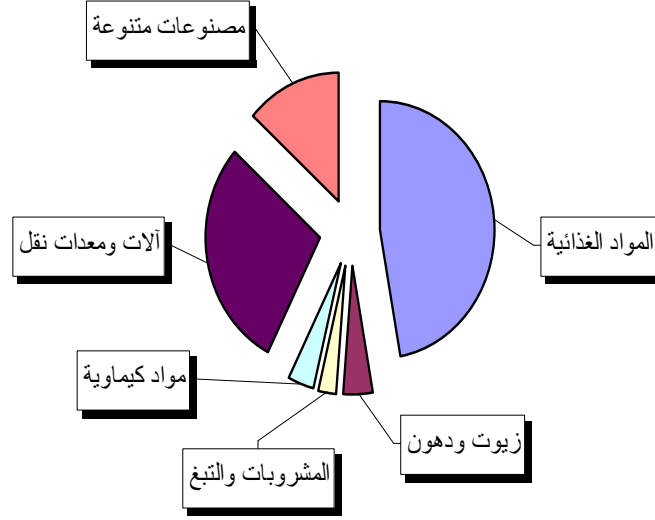
التركيب السلعي للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية



- المواد الغذائية (حمص معلب، جميد، محضرات غذائية مركبة، زيت زيتون)0
- البسة0
- مصنوعات متنوعة (حلي ومجوهرات من ذهب، كتب ومطبوعات، فرش)
- مواد كيميائية (أدوية، مستحضرات العناية بالبشرة، صابون)0
- الآلات ومعدات النقل (الجهزة تكييف)0

الشكل رقم (4)

التركيب السلعي للمستوردات الاردنية من الولايات المتحدة الاميركية



- المواد الغذائية (أجبان، لوز، قمح، ذرة صفراء، أرز، بذور للزراعة) 0
- زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية (زيت ذرة) 0
- المشروبات والتبغ (تبغ) 0
- مواد كيميائية (أدوية، مواد كيميائية) 0
- الآلات ومعدات النقل (بولدوزرات، سيارات اسعاف وركاب، آلات واجهزة طباعة، ثلاجعات، أجهزة لترشيح الزيوت والمياه، آلات لمعالجة المعلومات وأجزاؤها، أجهزة هواتف خلوية، آلات واجهزة كهربائية وأجزاؤها، مجموعات توليد كهربائية، اجزاء للقاطرات والطائرات والمركبات والسكك الحديدية، اجزاء للنفثات، مواسير وانايبب، مضخات هواء) 0
- مصنوعات متنوعة (اجهزة وادوات للطب، اصناف واجهزة تقويم الاعضاء او جبر الكسور، البسة واقمشة، خشب وعجنته، ورق، كتب ومطبوعات، خصل من شعيرات اصطناعية، اثاث) 0

الصعوبات والعقبات التي تواجه دخول الصادرات الأردنية الى السوق الأمريكية من خلال اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية

- انخفاض مستوى وعي الشركات الأردنية بمتطلبات واجراءات وشروط دخول منتجاتها الى السوق الأمريكي 0
- اشتراط الولايات المتحدة الأمريكية قيام الشركات الأردنية المصدرة للمنتجات الغذائية بالتسجيل لدى مؤسسة الغذاء والدواء الاميركية (FDA) ، بعد اجراء الفحوصات والاختبارات المتعلقة بجودة وصلاحيه منتجاتها، وضرورة الابلاغ المسبق عن شحن البضائع المنوي تصديرها، وبالرغم من تبادل الطرفين للالتزام بهذه الاجراءات ، الا أنها تؤدي الى عرقلة عملية تصدير المنتجات الأردنية للولايات المتحدة ، وبذل المزيد من الوقت والجهد 0
- ضعف منهجيات التسويق والترويج المتبعة من قبل الشركات الاردنية للدخول الى السوق الأمريكي، وعدم قيامها باتباع استراتيجيات تسويق حديثة من حيث تحديد اذواق ومتطلبات مستهلكي السوق الأمريكي بشكل وافٍ 0

- محدودية استخدام التجارة الالكترونية في المبادلات التجارية بين البلدين 0
- عدم قيام الشركات الأردنية المصدرة للسوق الأميركي بتقديم خدمات ما بعد البيع، ومتابعة منتجاتها من حيث رضا مستهلكيها ومتطلباتهم 0
- ضعف نوعية وجودة أساليب التعبئة والتغليف، وعدم الالتزام الكافي بالمواصفات والمقاييس المفروضة في السوق الأميركي 0

المناطق الصناعية المؤهلة

يرتبط الأردن وكل من الولايات المتحدة و" إسرائيل " باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) Qualified Industrial Zones ، حيث يتم اعتماد هذه المناطق من قبل الولايات المتحدة بعد ان يقوم الاردن واسرائيل بتحديد هاهو وتسمح هذه المناطق بدخول البضائع المصنعة فيها (ضمن الشروط والمتطلبات المتفق عليها) إلى السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية أو ضرائب او حصص كمية 0

وتتمتع منتجات المناطق الصناعية المؤهلة بإمكانية إنتاجها بمواد أولية تستورد من أي بلد ، شريطة توفير ما نسبته (35%) من القيمة المضافة ، كما يلي :

- 7ر11% : من المناطق الصناعية المؤهلة في الاردن 0
- 8% : من " إسرائيل " 0
- 3ر15% : من المناطق الصناعية المؤهلة في الاردن و/أو " اسرائيل "
- و/أو الولايات المتحدة الامريكية و/أو الضفة الغربية و/أو غزة (تراكمية المنشأ) 0

علماً بأن مستوردات المناطق الصناعية المؤهلة معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية 0

وقد اختيرت مدينة الحسن الصناعية في اربد بتاريخ 16 تشرين ثاني 1997 لتكون اول واهم منطقة صناعية مؤهلة في الاردن ، ويشترط في البضائع المصدرة عن طريق هذه المناطق ان تلبى شروط التأهيل ، وهي توفير نسبة (35%) من القيمة المضافة كما هو مبين اعلاه ، وضرورة احداث تغيير جوهري على السلع المنتجة ، بالاضافة الى الشحن المباشر من الاردن او " اسرائيل " 0

و بإستطاعة المنشآت الاردنية الاستفادة من هذه المناطق بشكل كبير ومباشر ، من خلال الاستثمار المشترك مع رؤوس الاموال الاجنبية ، وخصوصاً من اوروبا وامريكا والدول العربية وبلدان شرق آسيا ، مما يساعد على انتقال التكنولوجيا والخبرات الاجنبية الى هذه المنشآت ، وتسهيل انسياب الصادرات الى الاسواق الامريكية التي تعتبر من اكبر الاسواق الاستهلاكية في العالم 0

ويوجد حالياً ما مجموعه (13) منطقة صناعية مؤهلة في الاردن ، منها ثلاث مناطق حكومية ، والباقي مناطق صناعية مؤهلة خاصة كما يظهر في الجدول التالي :

جدول رقم (4)

الوضع	الجهة المسؤولة	الموقع	اسم المدينة / المنطقة الصناعية
قائمة	مؤسسة المدن الصناعية	اربد	مدينة الحسن الصناعية
قائمة	مؤسسة المدن الصناعية	الكرك	مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية
غير قائمة	مؤسسة المدن الصناعية	العقبة	مدينة العقبة الصناعية
قائمة	قطاع خاص	سحاب	شركة التجمعات الاسثمارية المتخصصة م0ع0م
قائمة	قطاع خاص	الضليل	شركة الشرق الاوسط للزراعة والتجارة (مجمع الضليل الصناعي)
غير قائمة	قطاع خاص	وادي الاردن	شركة معبر وادي الاردن للمشروعات المتعددة
قائمة	قطاع خاص	القسطل	مجمع القسطل

			الصناعي (عدة مصانع)
غير قائمة	قطاع خاص	القنيطرة	المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية العقارية (المشتى)
قائمة	قطاع خاص	الرصيفة	شركة الزي لصناعة الالبسة
قائمة	قطاع خاص	جامعة العلوم والتكنولوجيا	شركة تطوير مدن تقنية المعلومات والصناعة cyber City
غير قائمة	قطاع خاص	الجامعة الهاشمية	العالمية للاستثمار في المناطق الصناعية والتكنولوجية ذم0م Hillwood Hashemite University
قيد التأهيل	قطاع خاص	الضليل	منطقة الحلابات الصناعية
قيد التأهيل	قطاع خاص	الموقر	منطقة المورد الصناعية

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة / مديرية التنمية الصناعية (قسم المناطق الصناعية المؤهلة QIZ)

أهمية المناطق الصناعية المؤهلة:

- استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ذي الطابع الانتاجي العالي كالمحركات والالبسة 0
- عدم خضوع المنتجات المصدرة للولايات المتحدة ضمن هذه الاتفاقية لاية رسوم جمركية ، مما يكسبها ميزة تنافسية بالاسعار في السوق الامريكي ، خاصة وانها لا تخضع لاي سقوف كمية او زمنية 0
- توفير المزيد من فرص العمل للمواطن الاردني 0
- نقل التكنولوجيا الحديثة للاردن في العديد من المجالات الصناعية 0
- تنمية الصادرات الوطنية وتحسين تنافسيتها ومساهمتها في تعزيز الاقتصاد الوطني 0

و يظهر الجدول التالي تطور الصادرات والعمالة والاستثمار في هذه المناطق منذ انشائها :

جدول رقم (5)

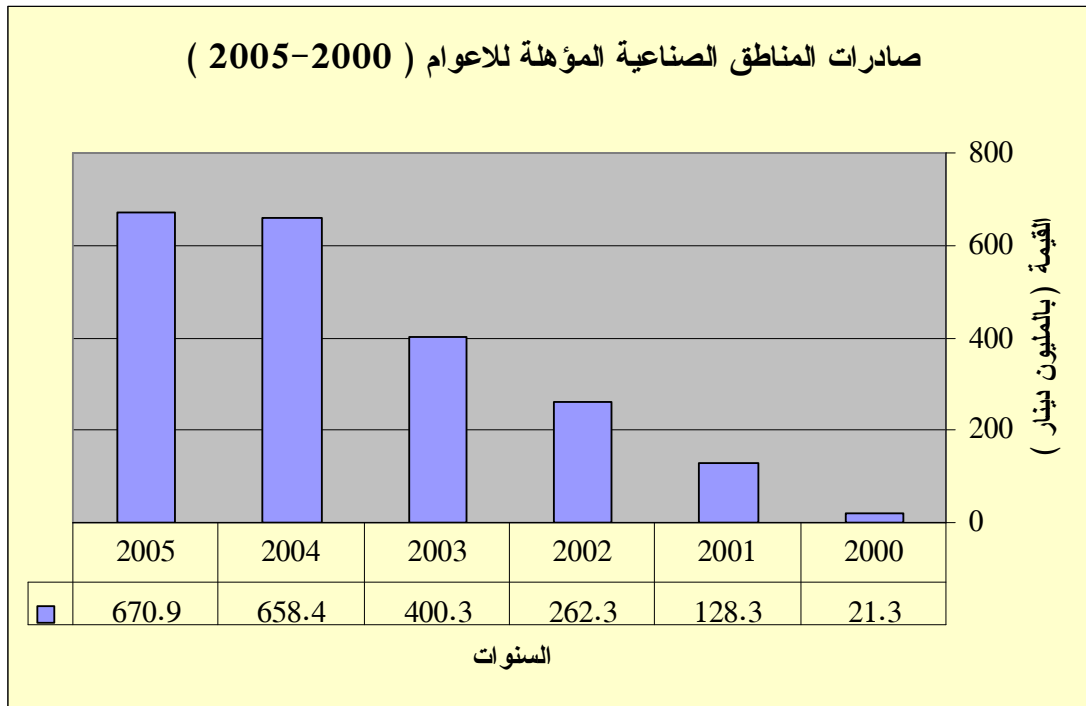
حجم الصادرات ، العمالة ، والاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة

السنة	الصادرات	العمالة	الاستثمار

معدل النمو السنوي (%)	القيمة (مليون دينار)	حجم العمالة الكلية * (بالالف)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة (مليون دينار)	
—	32,928	—	—	21,3	2000
216,6	104,274	17,472	502,3	128,3	2001
13,2	117,994	24,243	104,4	262,3	2002
13,9	134,458	28,639	52,6	400,3	2003
18,4	159,155	44,797	64,5	658,4	2004
112,4	338,000	47,000	2,0	670,9	2005

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة / مديرية التنمية الصناعية (قسم المنطقة الصناعية المؤهلة)
* تم الاحتساب الفعلي للبيانات المذكورة اعلاه ابتداءً من عام 1999 ، ونظراً لعدم توفر المعلومات الخاصة بالعمالة خلال العام المذكور وعام 2000 ، فقد تم ادراج البيانات الخاصة بالعمالة ابتداءً من عام 2001 0

سجلت قيم الصادرات الوطنية من المناطق الصناعية المؤهلة ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات السابقة ، حيث بلغت خلال العام 2000 ما مقداره (213) مليون دينار اردني ، وارتفعت بشكل تدريجي لتصل في نهاية العام 2005 الى (670,9) مليون دينار اردني 0 وقد رافق الزيادة في تلك الصادرات زيادة اخرى في حجم الاستثمار ، فقد بلغ حجم الاستثمار خلال العام 2000 ما مقداره (32,9) مليون دينار ازداد بشكل مضطرد وسريع خلال السنوات اللاحقة ليصل في العام 2005 الى ما مقداره (338) مليون دينار اردني بنسبة نمو بلغت (4112%) عن العام الذي سبقه ، مرافقاً للزيادة الملحوظة للعمالة الكلية والتي تشمل كلاً من (العمالة الوافدة والعمالة المحلية) للسنوات نفسها ، حيث بلغ حجم العمالة الكلية للعام 2005 ما مقداره (47) الف عامل ، قدرت العمالة المحلية فيها بنسبة (170%) ، في حين شكلت العمالة الوافدة منها ما نسبته (929%) ، وهذا الارتفاع في القيمة يعطي مؤشراً قوياً على اهمية المناطق المؤهلة في دعم الاقتصاد الوطني 0



شكل رقم (5)

التركيب السلعي للسلع المصدرة من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

جدول رقم (6)

مقارنة بين قيم السلع المصدرة من المنطقة الصناعية المؤهلة (QIZ)

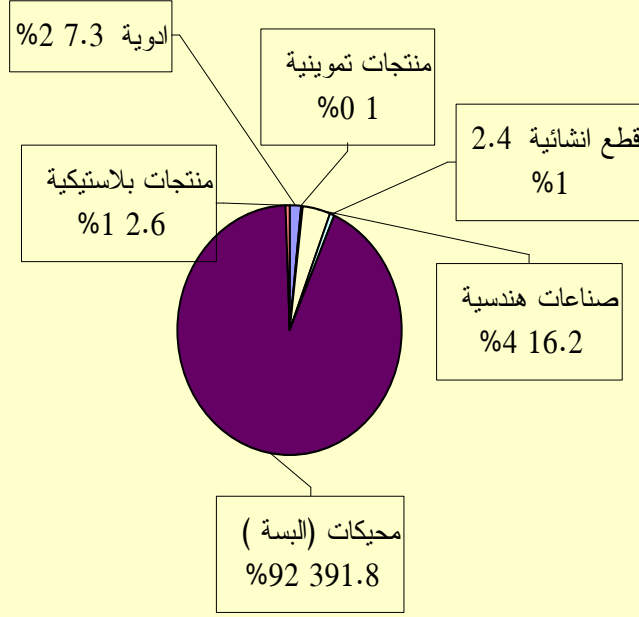
نوع السلعة المصدرة	2004 (بالمليون دولار امريكي)	2005 (بالمليون دولار امريكي)	نسبة التغير (%)
ادوية بيظريّة	73	141	93.2

			وزراعية واسمدة
50	1ر5	1ر0	المنتجات التموينية
3ر7-	15ر6	16ر2	صناعات هندسية
4ر2-	2ر3	2ر4	قطع انشائية (حجر ورخام)
1ر7	398ر7	391ر8	محيكات (البسة)
46-	1ر4	2ر6	منتجات بلاستيكية وكيماوية

المصدر : غرفة صناعة اربد 0

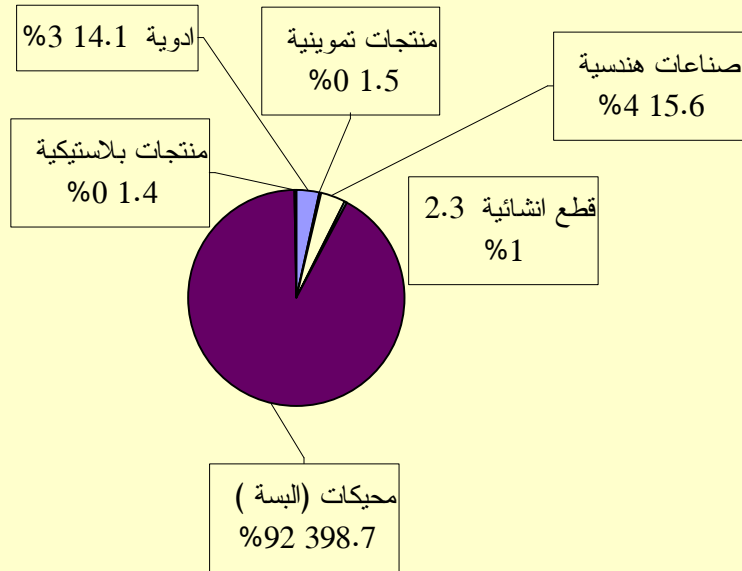
تعتبر المحيكات (الالبسة) اهم السلع المصدرة ضمن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، حيث بلغت خلال العام 2004 ما مقداره (391ر8) مليون دولار امريكي ، ارتفعت الى ما مقداره (398ر7) مليون دولار امريكي خلال العام 2005 بنسبة زيادة بلغت (1ر7%) ، ثم يليها في الاهمية كلاً من الصناعات الهندسية والادوية البيطرية والزراعية والاسمدة 0

التركيب السلعي للسلع المصدرة من المنطقة الصناعية المؤهلة (QIZ) للعام
2004 (بالمليون دولار امريكي)



شكل رقم (6)

التركيب السلعي للسلع المصدرة من المنطقة الصناعية المؤهلة (QIZ)
للعام 2005 (بالمليون دولار امريكي)



شكل رقم (7)

الصعوبات والعقبات التي تواجه دخول الصادرات الأردنية الى السوق الأميركي من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

- انتهاء العمل باتفاقية الالياف المتعددة بتاريخ 2005/1/1 وإلغاء الحصص الكمية على مستوردات الولايات المتحدة من الألبسة والمنسوجات من الصين ، ودخول اتفاقية QIZ مصر حيز التنفيذ ، مما ترتب عليه:
 - انخفاض عدد المستوردين الأمريكيين من المناطق الصناعية المؤهلة في الاردن0
 - انخفاض اسعار الشراء المقدمة من المستوردين الأمريكيين للبضائع المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، لوجود منافسة خارجية واسعار شراء خارجية اقل0
 - منح الحكومة المصرية المستثمرين في المناطق الصناعية المؤهلة ميزات خاصة من ضمنها:
 1. العمالة المؤهلة مقابل 40 دولار شهرياً0
 2. منح المستثمرين اراضي مجانية لغاية اقامة المشاريع.
 3. إعفاء من نصف كلفة الطاقة (ماء، كهرباء، غاز،...)0
 4. وجود صناعة اقمشة خام واكسسوارات ، في حين انها غير متوفرة في المناطق المؤهلة الأردنية.
 5. عدم وجود مشاكل في الشحن لتوفر عدة موانئ ، بعضها مباشرة على البحر الابيض المتوسط ، مما يقلل الفترة الزمنية التي تحتاجها البضائع لوصولها الى الولايات المتحدة الاميركية0
- تتسم العمالة في المناطق الصناعية الأردنية بتدني مستوى كفاءتها وحاجتها لمزيد من التدريب والتأهيل ، مما أدى الى تدني مستوى الأجور وعدم استقرار العاملين في وظائفهم ، خاصة في ظل بُعد المسافة بين مساكن العاملين واماكن عملهم.
- بعد مسافة الشحن ما بين ميناء العقبة وموانئ الولايات المتحدة، مقارنة بالمسافة ما بين موانئ حيفا وأميركا، حيث تستغرق الرحلة من العقبة لأميركا (27) يوماً، في حين تستغرق من حيفا لأميركا (19 – 21) يوماً.
- بطء وارتفاع تكاليف إيصال التيار الكهربائي للمصانع ، إلى جانب ضعفه وكثرة تذبذبه ، مما يستدعي الحاجة لإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتغذية المصانع في المناطق الصناعية المؤهلة.
- عدم وجود شبكات مياه الشرب في بعض المناطق المؤهلة ، حيث تعتمد المصانع على التزود من خلال صهاريج المياه.
- عدم وجود شبكات صرف صحي مناسبة للتخلص من المياه العادمة في بعض المناطق الصناعية المؤهلة.
- تدني مستوى البنية التحتية للطرق المؤدية الى بعض المناطق المؤهلة0

مقارنة بين اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة واتفاقية التجارة الحرة :

- تتسم منتجات المناطق الصناعية المؤهلة بوجود تصنيعها ضمن مناطق صناعية محددة في الاردن ، أما في اتفاقية التجارة الحرة فيمكن انتاج السلع المصدرة من خلالها في اي مكان في الاردن ، مما يسهم في تعميم فوائد التنمية في جميع ارجاء المملكة 0
- بالنسبة لقواعد المنشأ ، فإن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة تتطلب توفر محتويات اردنية و" اسرائيلية" ، حيث ان 35% من قيمة السلع يجب ان تكون مواد اولية او تكاليف مصنعة في الاردن و" اسرائيل " وغزة والضفة الغربية ، بموجب برنامج المناطق الصناعية المؤهلة 0 اما بموجب اتفاقية التجارة الحرة فإن جميع المحتويات المحلية والبالغة (35%) يمكن ان يكون مصدرها الاردن فقط ، مع انه يجوز ان تشكل المواد الاولية وتكاليف التصنيع الاولية الاميركية (15%) من قيمة هذه السلع مما يترك (20%) للمحتوى الاردني المحلي 0
- وفيما يتعلق بالرسوم والحصص الجمركية ، فإن جميع المنتجات الواردة ضمن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة معفاة ، اما المنتجات الخاضعة لاتفاقية التجارة الحرة الاردنية الاميركية فإنها تخضع لجدول التخفيض الجمركي التدريجي خلال 10 سنوات 0
- تشمل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة النشاطات الصناعية فقط ، في حين تشمل اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الاميركية النشاطات الصناعية والخدمية والتجارية 0
- تعتبر اتفاقية التجارة الحرة مكملة لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، حيث ان كلا الاتفاقيتين تؤولان الى نفس الدولة ، وهي الولايات المتحدة الاميركية ، وتتوقف آلية وضع افضلية التصدير سواء ضمن اتفاقية التجارة الحرة، او المناطق الصناعية المؤهلة ، بالاعتماد على الامتيازات الممنوحة لكل اتفاقية بمفردها 0 حيث ان اتفاقية التجارة الحرة قد استثنت التبغ والسجائر من بنودها ، في حين ان اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة تسمح بتصدير التبغ والسجائر معفاة من الرسوم الجمركية ، اضافة الى وجود بعض السلع كالمشروبات الروحية التي ستبقى عليها رسوم جمركية قدرها (40%) ضمن اتفاقية التجارة الحرة حتى بعد انتهاء عام 2010 ، ومن هنا لا نرى أي تأثير سلبي او تضارب في بنود الاتفاقيتين ، خاصة وان هنالك بعض النصوص الواردة في اتفاقية التجارة الحرة التي تنص على بعض الاحكام بخصوص السلع المماثلة التي تنتج في المناطق الصناعية المؤهلة ، ومنها الملابس والتي ارجىء التخفيض الجمركي عليها حتى نهاية عام 2010 ، بهدف حماية صناعة الملابس المنتجة في المناطق الصناعية المؤهلة 0

التوصيات :

- التأكيد على اهمية الاستخدام الامثل للمساعدات المالية المقدمة للقطاع الصناعي في الاردن ، للعمل على تطوير المنتجات الصناعية طبقاً للمواصفات والمقاييس الاميركية ، وتوجيه تلك المساعدات للصناعات التصديرية التي تمتاز بالقيمة المضافة العالية 0
- ضرورة تعزيز دور كل من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية ، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الاردنية ، لاقامة برامج توعية وتنقيف شاملة للمواصفات والمقاييس والمتطلبات الاميركية ، للتجار المحليين 0 وضرورة زيادة وعي الشركات الاردنية بمتطلبات واجراءات وشروط دخول منتجاتها الى السوق الامريكي 0
- العمل على التوسع في القاعدة الصناعية من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي العربي واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 0
- اهمية تشكيل قاعدة معلومات لكل من القطاعين العام والخاص لتسهيل دراسة السوق الامريكي ومتطلبات اختراقه 0
- بذل مزيد من الجهود لاقامة برامج توعية وتنقيفية للتجار المحليين لاساليب ومفاهيم التسويق الحديثة 0
- التأكيد على اهمية توحيد الأرقام الإحصائية المتعلقة بصادرات ومستوردات الاتفاقيتين 0
- العمل على رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين في المناطق الصناعية المؤهلة من خلال التدريب والتأهيل 0
- رفع كفاءة البنية التحتية والتي تشمل (الماء ، الكهرباء والصرف الصحي) للمناطق الصناعية المؤهلة 0
- تسهيل الاجراءات الخاصة بالشحن ضمن المناطق الصناعية المؤهلة 0
- العمل على منح المستثمرين في المناطق الصناعية المؤهلة امتيازات خاصة.

- تشجيع آلية عمل التجارة الالكترونية في المبادلات التجارية بين البلدين 0
- العمل على تحسين نوعية وجودة اساليب التعبئة والتغليف للمنتجات الاردنية المصدرة للسوق الامريكى 0
- ضرورة ان تتضمن بنود الاتفاقية (حتى تكون حقيقية وفاعلة) قوائم وسلعاً اردنية محددة قاصرة وغير قادرة على دخول السوق الامريكية ، ولو كانت هذه الاتفاقية وقعت قبل او بدون وجود اتفاقية (QIZ) لكانت بالتأكيد ستأخذ في اعتبارها مصلحة الاردن وقدراته اكثر مما هو عليه الان 0

المراجع :

- التجارة الدولية / عوض ، طالب (1995).
- النعيمات ، عبدالسلام ، وآخرون ، (1999) 0 الاتفاقيات التجارية الاردنية مع دول العالم ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، الاردن.
- قانون رقم (24) لسنة 2001 ، قانون تصديق اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة بين المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية ، 2001 ، الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد 4496 ، عمان ، الاردن.
- دائرة الاحصاءات العامة.
- وزارة الصناعة والتجارة ، قسم (FTA) .
- صحيفة الدستور، عمان ، صفحة (20) / ع13435 ، 16 كانون اول 2004.

- De Rosa , Dean , A., (1998) . Regional Integration Arrangements: Static Economic Theory , Quantitative Findings , and Policy Guidelines , World Bank Working Papers No. 2007 , August .

جدول رقم (2)

الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية

(مليون دينار)

الصادرات الأمريكية (وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة)	الاصنافيات الاصنافيات (**)	الصادرات الأمريكية (وفقاً لوزارة الصناعة والتجارة)	باقي الاتفاقيات الثنائية (*) (GSP, Civil Aircraft, NTR, Pharmaceuticals)		المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)		الاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (FTA)		العام
			الصادرات الأمريكية (%) من إجمالي القيمة	الصادرات الأمريكية (%) من إجمالي القيمة	الصادرات الأمريكية (%) من إجمالي القيمة	الصادرات الأمريكية (%) من إجمالي القيمة	الصادرات الأمريكية (%) من إجمالي القيمة	الصادرات الأمريكية (%) من إجمالي القيمة	
44.8	6.9 -	51.7	58.6	30.3	41.1	21.3	—	—	2000
164.5	1.9	162.6	21	34.3	78.9	128.3	—	—	2001
304.3	11.8	292.5	7.2	21.3	89.6	262.3	3	8.9	2002
468.5	9.5 -	478	12	57.8	83.7	400.3	4.1	19.8	2003
722.2	53.5 -	775.7	13.2	102.6	84.8	658.4	1.8	14.6	2004
790.2	109.4 -	899.6	5.9	53.6	74.5	670.9	19.4	174.9	2005
406.5	55.1 -	461.6	5.5	25.8	71.8	331.5	22.5	104.1	2006
									6/30 -1/1

(*) نظام الإفضليات المعمم (GSP)، اتفاقية الطيران المدني، العلاقات التجارية الإعتيادية (NTR)، الاتفاقية الدوائية.
(**) الفرق بين الإحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، والإحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة.

